



مقترح البحث

الاندماج المصرفي وأثره على عقود الشركة المندمجة (عقد العمل وعقد الوكالة )

إعداد الطالبة

رانية سليمان محمود داغر

(1161098)

إشراف

أ.آلاء حماد

أعدت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات التخرج لدرجة البكالوريوس في القانون

الفصل الثاني

2020

## المقدمة:

نظراً للأحداث الاقتصادية التي يمر بها العالم، أدى ذلك إلى ظهور مفاهيم و مصطلحات جديدة على الساحة الاقتصادية، والتي من بينها مصطلح الاندماج المصرفي والذي يعد من أهم الأمور الحديثة و التطورات التي شهدتها القطاع الاقتصادي، خاصة في ظل محدودية الموارد وصغر حجم المؤسسات الاقتصادية في العالم العربي وعدم قدرتها على المنافسة على المستوى العالمي، الأمر الذي أدى إلى خلق التنافس والعمل على النهوض في قطاع المصارف من أجل الوقوف بوجه كافة العقبات، للتطور و تحسين الأوضاع الاقتصادية.

فتعتبر عملية الاندماج المصرفي من المستلزمات الضرورية التي تفرضها سياسة التطور والنهوض في العالم عامة وفي الدول العربية خاصة، الأمر الذي يدعو إلى التكافل و التعاون بين الوحدات المصرفية حتى تكون قادرة على المواجهة. فلذلك شهدت الأسواق المالية سلسلة ضخمة من عمليات الاندماج لمصارفها بغية تحقيق أهدافها، حيث كان هناك اعتقاد سائد لدى السلطات النقدية و المصارف التجارية بأن هذه العملية هي علاج لكافة المشاكل التي يعاني منها القطاع المالي، والتي من أهمها تدني الربحية و انعدام الكفاءات الإدارية والتعثر المصرفي و غيره كثير.

كما أصبح تنوع وجودة الخدمات التي تقدمها البنوك للزبائن من متطلبات النمو، كما أن الدور الذي لعبته التطورات التكنولوجية المتسارعة أسهم في تغيير نظرة المصارف نحو إنتاج عالماً مصرفياً أحد أهم سماته الاندماج والانفتاح والمنافسة والابتكار وتحسين الكوادر العاملة وزيادة رأس المال في العمل المصرفي.

كل هذه التطورات المتسارعة عملت على تشجيع ظاهرة الاندماج بين الشركات ككل والتي تعتبر البنوك جزءاً لا يتجزأ منها، وقد مر العالم بموجات اندماج متتالية ترجع إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر لتبدأ بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ثم تنتقل إلى باقي دول العالم. وعلى الرغم من الدور الذي لعبته هذه العملية في تطوير البنوك ذات رأس المال المحدود ومما قدمته من حلول لهذه المصارف لمواجهة الإنخفاض المتزايد عليها في عوائدها، إلا أنها ليست من الخيارات السهلة التطبيق على أرض الواقع لما ترتبه من آثار ومخاطر على كل من البنكين المندمجين، الأمر الذي جعلها محل نظر و دراسة كثير من الإبحاث و الدراسات العلمية.

## أهمية البحث:

دوافع الكاتبة للحديث عن هذا الموضوع في هذا البحث بسبب ما تحتله ظاهرة الإندماج المصرفي من أهمية كبيرة في تنمية و ازدهار الإقتصاد الوطني في كل من فلسطين و الأردن، والذي من شأنها أن تمس حقوق و مصالح الكثير من الأشخاص، سواء أكانوا موظفين أم وكلاء أم دائنين أم مدينين، فتجلت أهمية البحث بالوقوف أمام أبرز المواد القانونية في كل من القانون الفلسطيني والقانون الأردني التي تحدثت بشكل وافي عن هذا الموضوع، و الأهم من ذلك هو بيان مصير هذه العقود التي تبرمها الشركة المندمجة، وهل تبقى سارية أو تتقضي.

## إشكالية البحث:

تكمن المشكلة الأساسية في هذا البحث حول الآثار التي تنتج في حال إندماج المصارف مع بعضها البعض عن طريق أي صورة من صور الإندماج، والتي قد تلحق بالشركة المندمجة والشركة الدامجة أو الشركة الجديدة، وسوف يركز البحث على الآثار الناجمة عن الإندماج والتي تلحق العقود التي يبرمها المصرف المندمج، "عقد العمل وعقد الوكالة"، وما مصير الموظفين الذين كانوا يعملون في الشركة المندمجة، وما مصير الوكيل الذي تم تفويضه من قبل الشركة المندمجة لتمثيلها والقيام بأمورها، ومدى اختلاف كل من الفقه والقضاء حول الآثار المترتبة على تلك العقود، هذا كله بالإضافة إلى عدم النص الصريح لعملية الإنماج المصرفي في قانون الشركات لسنة 1964 المطبق بالضفة الغربية، عكس ما هو موجود في قانون الشركات الأردني 1997.

## أسئلة البحث:

يشير هذا الموضوع العديد من الأسئلة التي سوف تتم معالجتها ضمن هذه البحث و الإجابة عليها:

1. ما هو الإندماج المصرفي؟ وما هو الهدف منه؟
2. ما هي الطبيعة القانونية للإندماج المصرفي؟
3. ما هي الآثار المترتبة على كل من عقد العمل وعقد الوكالة بعد إندماج المصارف؟
4. هل كان رأي القانون و الفقه واحد حول أثر الإندماج المصرفي على عقد العمل والوكالة؟

5. هل كان هناك تشريع كافٍ ينظم موضوع الإندماج المصرفي وآثاره في كل من فلسطين و الأردن؟

#### نطاق البحث:

من حيث النطاق الموضوعي فإن الباحثة ستقوم بالتطرق للإندماج المصرفي وأثره على بعض العقود من خلال قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 الساري في الضفة الغربية، وقانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 الساري المفعول بالأردن، وسوف يتم التطرق أحياناً لمشروع قانون الشركات الفلسطيني، كل ذلك بالإضافة إلى القرار بقانون بشأن المصارف في الضفة الغربية وقانون البنوك في الأردن، وإيضاً سوف يتم التطرق لقانون العمل لمعرفة تأثير الإندماج على عقد العمل.

#### أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى التعرف على أثر الإندماج المصرفي على بعض العقود التي تبرمها البنوك المندمجة مع الغير، وجاء ذلك من خلال:

- إبراز أثر الإندماج المصرفي على عقدي العمل والوكالة.
- معرفة فعالية الإندماج المصرفي على البنوك، وما إيجابياته وسلبياته.
- إبراز الضرورات التي تقتضي الاهتمام بظاهرة الإندماج المصرفي.
- الرصد لبعض حالات الإندماج التي حدثت في فلسطين و الأردن.

#### منهجية البحث:

تمت دراسة موضوع الإندماج المصرفي بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال التعرض لمفهوم الإندماج المصرفي وأنواعه وضروراته وإيجابياته وسلبياته على القطاع المالي، بالإضافة للمنهج المقارن، وذلك من خلال مقارنة النصوص السارية في الضفة الغربية والتي نظمت الموضوع مع النصوص القانونية الأردنية ذات العلاقة.

## خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى المطلبين التاليين:

المبحث الأول: ماهية الإندماج المصرفي، ويقسم إلى مطلبين:

المطلب الأول: تعريف الإندماج المصرفي وبيان إيجابياته وسلبياته.

المطلب الثاني: إجراءات الإندماج المصرفي وشروطه.

أما المبحث الثاني: أثر الإندماج المصرفي على العقود المبرمة من قبل البنك المندمج، يقسم إلى مطلبين:

المطلب الأول: أثر الإندماج المصرفي على عقد العمل.

المطلب الثاني: أثر الإندماج المصرفي على عقد الوكالة.

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولاً: القوانين والتشريعات

- قانون التجارة الأردني رقم (12) لسنة 1966، المنشور في الجريدة الرسمية رقم (1910)، بتاريخ 1966/3/30.
- قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 المطبق بالصفة الغربية، المنشور على الصفحة (1193) من عدد الجريدة الرسمية الأردنية رقم (1757)، بتاريخ 1964/5/3.
- قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997، المنشور على الصفحة (2038) من عدد الجريدة الرسمية الأردنية رقم (4204)، بتاريخ 1997/5/15.
- قرار بقانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن المصارف، المنشور على الصفحة 5 من العدد الممتاز رقم (4)، بتاريخ 2010/11/27.
- قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000، المنشور في الجريدة الرسمية رقم (4448)، بتاريخ 2000/8/1 والمعدل بقانون رقم (61) لسنة 2006، والمنشور في الجريدة الرسمية رقم (4792)، بتاريخ 2006/11/16.
- قانون العمل رقم (7) لسنة 2000، المنشور على الصفحة (7) من عدد الوقائع الفلسطينية رقم (39)، بتاريخ 2001/11/25.
- قانون العمل وتعديلاته رقم (8) لسنة 1996، المنشور على الصفحة (1173) من عدد الجريدة الرسمية الأردنية رقم (4113)، بتاريخ 1996/4/16.
- تعليمات رقم (2010/6) الصادرة عن سلطة النقد، بتاريخ 2010/8/3.

### ثانياً: الكتب

- التميمي، تيسير. *سؤال الدمج المصرفي في فلسطين*. فلسطين: جمعية البنوك في فلسطين، 2003.

- حماد، طارق عبد العال. *إندماج وخصخصة البنوك*. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999.
- السنهوري، عبد الرزاق أحمد. *الوسيط في شرح القانون المدني الجديد*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 1998.
- فايز، بصيوص. *إندماج الشركات المساهمة العامة و الآثار القانونية المترتبة عليها*. عمان: دار الثقافة، 2010.

### ثالثاً: المجلات

- أبو كليش، منيرة المبروك صالح. "الإندماج المصرفي نظرة شمولية". *مجلة المعرفة*، عدد 2 (2015): 165-188.
- إسماعيل، محمد حسين. "الاندماج في مشروع قانون الشركات الأردني". *مؤتة للبحوث والدراسات*، عدد 1 (1986): 111-192.
- بوكبوس، سعدون. "أثر الإندماج المصرفي على أداء البنوك التجارية: البنك الأهلي الأردني وبنك الأعمال". *مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة*، عدد 11 (2004): 32-53.
- التميمي، أمجد. (2002)، *مجلة البنوك في فلسطين*، العدد 20، فلسطين.
- حوحو، سعاد. "واقع الإندماج المصرفي في الدول العربية". *أبحاث إقتصادية وإدارية*، عدد 11 (2012): 33-47.
- الخزعلي، أحمد سالم. "الدمج المصرفي وأثره على التنافسية للمصارف التجارية في الأردن". *المجلة العربية للإدارة*، عدد 2 (2014): 43-64.
- خضر، حسان. "الدمج المصرفي". *مجلة جسر التنمية*، عدد 45 (2005): 1-16.
- خنفوسي، عبد العزيز. "الإندماج المصرفي ضرورة عصرية لمواجهة آثار العولمة". *مجلة الفقه والقانون*، عدد 15 (2014): 88-98.
- ريحان، خلود. (2006). "الدمج المصرفي للمصارف العاملة في فلسطين، تقييم تجربة دمج بنك القاهرة عمان - فروع المعاملات الإسلامية في البنك الإسلامي الفلسطيني". *مقدم إلى مؤتمر تنمية و تطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية*.
- شندي، محمد غنيمي. "الاندماج المصرفي ضرورة حتمية للتكيف مع متطلبات العولمة: دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصرفي المصري والعربي". *مجلة البحوث التجارية*، عدد 2 (2010): 275-320.

- صرخوه، يعقوب يوسف. "الإطار القانوني للإندماج بين البنوك الكويتية". *مجلة الحقوق*، عدد 4 (1993): 11-97.
- صيام، أحمد زكريا. "أثر الإندماج المصرفي على ربحية البنوك الأردنية". *مجلة رؤية إقتصادية*، عدد 6 (2014): 49-62.
- ضيف، روفيه. "الإندماج المصرفي: مبررات ودوافع". *مجلة العلوم الإنسانية*، عدد 42 (2014): 143-161.
- عبدالقادر، مطاي. "الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي". *مجلة جوان*، عدد 7 (2010): 103-131.
- عيد، خالد عبدالقادر محمود. "مشروعية الإندماج المصرفي و الآثار المترتبة عليه". *مجلة البحوث القانونية والإقتصادية*، عدد 55 (2014): 444-488.
- فتح الرحمن أحمد قاضي، نجلاء. "الإندماج المصرفي و الاستحواذ في البلدان العربية". *مجلة العلوم الإدارية*، عدد 1 (2017): 193-239.
- قنوع، طرفة شريقي و رولا إسماعيل، "الإندماج المصرفي و ضروراته بالعالم العربي". *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية* " عدد 1 (2009): 95-105.
- الياسين، وائل. "إندماج الشركات و الآثار القانونية المترتبة عليه". *مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية*، عدد 60 (2016): 11-40.

#### رابعاً: الرسائل الجامعية

- أبو زينة، أحمد. "الإطار القانوني لإندماج الشركات التجارية: دراسة مقارنة (القانون الفلسطيني، الأردني، المصري)". أطروحة دكتوراة، جامعة القاهرة: مصر، 2012.
- حماد، آلاء. "إندماج الشركات وأثره على عقود الشركة المندمجة". أطروحة ماجستير في القانون، جامعة بيرزيت: فلسطين، 2012.
- زائدة، مهيب محمد. "دوافع الدمج المصرفي في فلسطين و محدثاته". أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية: فلسطين، 2006.



- عياد، محمد زياد خالد. " المعالجة التشريعية لآثار اندماج الشركات". أطروحة ماجستير، جامعة الأزهر: فلسطين، 2016.

- عيد، فؤاد عبدالعزيز. "الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية". أطروحة ماجستير في الإقتصاد، جامعة الأزهر: فلسطين، 2012.

#### خامساً: المقابلات

محمد داغر، مقابلة شخصية، مسؤول تسهيلات مشاريع صغيرة ومتوسطة- بنك فلسطين، يوم الأربعاء، بتاريخ 2020/3/4، الساعة 2 ظهراً، في بنك فلسطين - بيتونيا.